



المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM



The Arab Gulf States
Institute in Washington
Building bridges of understanding



أحداث في السنوات الخمسة الماضية تعيد تشكيل الواقع العربي

ملخص تنفيذي

03

ثالثاً، العديد من المجتمعات العربية يحاصرها الآن صعود أطراف فاعلة من غير الدول، وكثير منها من الميليشيات الطائفية الموالية لإيران، التي تعمل على تقويض سيادة الدولة، وتعطيل أو اغتصاب السلطة الوطنية التابعة حقاً للحكومات المركزية؛ وذلك يعمل على تآكل الدولة في العالم العربي ويعزز فشلها، كما يعمل على تأجيج الطائفية بين الطوائف العربية الشيعية وأبناء بلدهم العرب السنة. وبالتالي، فإن هذا يشكل تهديداً داخلياً وخارجياً للعالم العربي وأحد أخطر التحديات التي ظهرت في السنوات الأخيرة.

04

رابعاً، هناك تهديد داخلي آخر يتمثل في الخلافات التي أدت إلى مقاطعة قطر من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر. تكشف المقاطعة والأسباب الكامنة خلفها عن انشاقات خطيرة في أول تحالف عربي ناجح حتى الآن، وهو مجلس التعاون الخليجي، وتتيح للقوى غير العربية، أبرزها تركيا، أن تستفيد على حساب المصالح العربية.

05

العامل الخامس والأخير هو المجموعة الشاملة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الجارية في المملكة العربية السعودية، وهي إصلاحات شاملة لدرجة أنها من الممكن أن تشكل تطوراً يؤدي إلى دولة سعودية رابعة. سوف يكون لهذا التحول الذي يُدار من الأعلى إلى الأسفل تداعيات عميقة ليس فقط على المجتمع السعودي وبقية دول منطقة الخليج وحسب، وإنما على العالم العربي بشكل عام، وذلك بسبب القيادة والنفوذ الهائل اللذين تملكهما الرياض، ولأن هذا يمثل بديلاً محتملاً عن التغيرات الفوضوية الخارجة عن السيطرة في ما يشار له بـ"الربيع العربي".

من خلال تحليل هذه العوامل أو التطورات الخمسة الحاسمة بشكل فردي، وفي سياقها الأوسع وفي علاقتها ببعضها بعضاً، فإن هذا التقرير يتتبع بعض التوجهات التي ستلعب دوراً رئيسياً في تحديد المشهد السياسي والاستراتيجي والاجتماعي والاقتصادي للعالم العربي في العقود المقبلة.

خلال هذه الفترة الانتقالية المتقلّبة، تعمل العديد من العوامل الداخلية والخارجية على إعادة تشكيل العالم العربي، وقد لا يتم استيعاب بعضها بشكل كامل حتى الآن. ومع ذلك، فقد احتلت خمسة أسئلة رئيسية مركز الصدارة في السنوات الخمس الماضية، وهي تؤثر الآن بقوة على السياسة والمجتمعات العربية، ومن المرجح أن تستمر في هذا التأثير.

01

أولاً، ستكون أزمة الإسلام السياسي، وطبيعة الجماعات الإسلامية ودورها، مثل جماعة الإخوان المسلمين، ركيزة أساسية في تشكيل معالم الثقافة السياسية العربية السائدة في العقود المقبلة. هل سيبقى الدين المُسيّس والسياسات المنحرفة دينياً قوة أيديولوجية قوية ومتنقلة بين المجتمعات العربية؟ أم ستسود الوطنية والوعي الاجتماعي الشامل كقيم مُهيمنة؟

02

ثانياً، رغم أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد هُزم بساحة المعركة في العراق وسوريا، إلا أن النضال ضد حركات التطرف والعنف قد تحول الآن إلى مستوى أعمق. ويجب التعامل حالياً مع التحدي المتمثل في القضاء على الإرهاب بوصفه تهديداً كبيراً على مستوى أكثر جوهرية، وذلك بمعالجة الأسباب الجذرية للتعصب وهزيمة التطرف العنيف والقضاء على قدرته على استدراج الشباب المحرومين أو الحاقدين أو المستضعفين.

مقدمة

يبحث هذا التقرير خمسة أحداث رئيسية تصدرت تفاعلاتها وتأثيراتها المشهد العربي، على مدار السنوات الخمس الماضية، وانعكست تداعياتها على الساحة العالمية، مما يترتب عليها عوامل عدة تعمل بوضوح، وعلى نحو رئيسي، على صياغة المشهد السياسي والاستراتيجي للعالم العربي.

تنطوي تلك الأحداث والعوامل المرتبطة بها على عناصر مختلفة، لكنها تعد أساسية في الثقافة السياسية والأيدولوجية، والقوى الاجتماعية الاقتصادية، ودور الأقلّيات والأكثرية، والعلاقات بين الحكام والمحكومين، وتهديدات المتطرفين، والتنافس على السلطة والنفوذ، والعلاقات مع الأطراف الفاعلة الرئيسية خارج العالم العربي. كل قضية من هذه القضايا تطرح، بطريقتها الخاصة، السؤال الجوهرى حول ما سيبدو عليه العالم العربي في العقود المقبلة.

تتناول هذه الورقة أزمة الإسلام السياسي كأحد أهم هذه الأحداث الخمسة التي عاش العالم العربي تبعاتها. إن أزمة الإسلام السياسي – وتحديدًا الأزمة التي تواجهها الجماعات التي تعمل ضمن الأطر الفكرية والسياسية للإخوان المسلمين – ستقرّر بشكل كبير حدود الثقافة السياسية العربية السائدة في المستقبل. هل يمكن اعتبار الجماعات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين لاعبين سياسيين يتمتّعون بشرعية عربية؟ هل هم جزء من المشكلة أم جزء من الحل، فيما يتعلق بخطر الإرهاب والتطرف؟ هل ثمة من سبيل لمثل هذه الجماعات كي تتطور وتتجاوز هويتها الإسلامية دون أن تكون متأمرة أو متمرّدة أو مرتبطة مع الخارج، بحيث يجدها الآخرون مقبولة؟ كيف يمكن للوعي الوطني والاجتماعي البناء أن ينتصر على المشاعر الطائفية والأيدولوجيات الدينية المتشدّدة؟

من الأحداث المهمة التي تصدرت الواقع العربي قيام "داعش" (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) وسقوطه؛ وهو ما يثير مسألة مستقبل الإرهاب والتطرف العنيف اللذين ابتلي بهما العالم العربي في السنوات الأخيرة. هل سقوط تنظيم داعش مؤشر على تفهقر تهديد التيارات المتطرفة والمنتشدة؟ كيف يمكن التعامل مع الأسباب الجوهرية للإرهاب حتى يتم القضاء عملياً على خطر التطرف العنيف؟

إلى ذلك، وكحدث ثالث رئيس تستتبع عنه جملة عوامل، شكلت الجهات أو الأطراف الفاعلة من غير الدول المؤيدة لإيران، ولا تزال، تهديداً فورياً يفوق التهديد الذي يمثله من يصفون أنفسهم بـ "الجهاديين"، وفي بعض الحالات، يمكن أن تشكل هذه الأطراف تهديداً وجودياً لوحدة وسلامة العديد من الدول العربية المهمة ودورها، ولمنظومة سيادة الدولة ككل. هل تستطيع دول مثل العراق ولبنان واليمن استعادة سيادتها؟ هل يمكن وقف انتشار الهيمنة الإيرانية، من خلال استخدام وكلائها، أو دحرها؟ ما هو تأثير صعود مثل هذه الأطراف والجماعات على العلاقات بين الطوائف العربية الشيعية وأبناء مجتمعاتهم من العرب السنة؟ هل المنطقة محكوم عليها بالفتنة الطائفية أم لعل المجتمعات العربية المنقسمة تستطيع أن تبدأ بتضميد جراحها بنفسها؟

وتتوقف مع أحد أهم التطورات أو الأحداث التي ترتبت عليها محدّدات وعوامل عدة، وهي المقاطعة السعودية الإماراتية البحرينية المصرية لقطر، التي شكّكت في جدوى ومستقبل أكثر المنظمات الإقليمية العربية نجاحاً: ألا وهي مجلس التعاون الخليجي. هل يمكن أن تؤدي الانقسات العميقة والمستمرة بين دول الخليج العربي إلى فتح فرص جديدة أمام إيران أو تفويض العلاقات مع الولايات المتحدة؟ هل يجب على جيران قطر العمل بشكل حاسم لإنهاء دعم الدوحة للأفراد والجماعات التي تقوض المصالح العربية الأشمل والأكبر؟ ما هي النتائج المحتملة لهذه المقاطعة؟ وما هو مستقبل العلاقات العربية الخليجية؟ وماذا سيكون تأثيرها على دور القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا؟

وأخيراً، وكحدث خامس ذي تبعات جوهرية فإن التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالي الطموح في المملكة العربية السعودية قد يمهد لقيام الدولة السعودية الرابعة. ما هي العقبات التي من الممكن أن تواجهها؟ وما هي الأبعاد السياسية للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن؟ وهل من تحديات إضافية متبقية؟ ما هي الأهمية الإقليمية لجهود المملكة العربية السعودية في التجديد الشامل؟ وما هو موقعها المناسب في التجارب الإقليمية الحديثة (وخاصة احتجاجات ما يشار له بـ "الربيع العربي")؟

هذه التطورات أو الأحداث الخمسة الرئيسية، التي شهدتها العالم العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة والعوامل المرتبطة بها والتأثيرات الناجمة عنها والتي يسعى هذا التقرير إلى تقصيها واستعراض أبرز ملامحها، يمكنها ويفترض فيها أن تساعدنا على توقع التوجّهات الرئيسية التي ستصوغ العالم العربي في المستقبل وتسهم في إعادة تشكيله، إلى جانب استقرار التحديات التي ستواجهه. ثمة عوامل وتطورات غير متوقعة يمكن أن تحدث في سياق التداعيات أو النتائج. بيد أنه يمكننا الاستعداد، فريداً وجماعياً، بصورة أفضل لما يمكن أن تتمخّص عنه الأمور وسير الأحداث من خلال تحليل تلك التوجّهات التي يمكننا تحديدها بالفعل. ويهدف هذا التقرير إلى الارتقاء بهذا النقاش الحيوي.

أزمة الإسلام السياسي

لعل من أهم نتائج ما يُسمّى "الربيع العربي" الظهور الوجيز، والانهيار المفاجئ، والأزمة المستمرة للحركات الإسلامية المرتبطة بالإخوان المسلمين. ومع توالي سقوط سلسلة من الزعماء الأقوياء المتمرسين عن السلطة، افترض العديد من المعلقين أن أحزاب الإخوان ستتبوأ مقاليد السلطة وتحدّد التيار السياسي العربي الناشئ في أوائل القرن الحادي والعشرين. غير أن هذا لم يحدث، وبدلاً من ذلك، تجد الحركات الإسلامية نفسها الآن في وضع متزعزع ومتقلقل لم يسبق له مثيل.

ظهر هذا التوقع المغلوط من سلسلة من الافتراضات المشتركة بين العديد من المراقبين، داخل العالم العربي وخارجه. أولاً؛ افترض خطأ الكثير من الناس، بمن فيهم العديد من الإسلاميين أنفسهم، أنه بسبب كون معظم المواطنين العرب مسلمين متديّنين، فإنهم سوف يتحولون بسهولة إلى مؤيدين "للإسلام السياسي" في حال تمتعت الجماهير عامة بالتمكين وإمكانية المشاركة في نوع من الاستفتاء الشعبي. ثانياً؛ لاحظ المراقبون أنه في العديد من الدول العربية المعنية، كانت أحزاب الإخوان في موقع فريد ومتميز للاستفادة من الاضطرابات التي أعقبت "الربيع العربي"، وفي العديد من الحالات، كان لديهم وحدهم تاريخ طويل، وهوية وماركة سياسية راسخة، ومنظمات قائمة ومؤثرة على الأرض، وأيدولوجية مكتملة التطور يمكنهم من خلالها إما أن يديروا الأمور أو أن يحكموا، أو كلا الأمرين معاً.

الملاحظة الثانية صحيحة. ففي تونس ومصر على وجه الخصوص، كانت الأحزاب الإسلامية هي المستفيد الأول من الانتخابات الأولية التي تلت الانتفاضة. فقد واجهت أحزاب معارضة كانت تشوبها إما صلات مزعومة مع الأنظمة السابقة التي فقدت مصداقيتها، أو مع تلك التي شكّلت حديثاً وتم حلّها. لم تكن هناك جماعات أو أحزاب أخرى مماثلة تشترك في ميزاتها البنوية أو آلياتها الهيكلية المنظمة، وجاءت نتائج الانتخابات كما

كان متوقعاً لتعكس هذا التباين. في تونس، هيمن حزب النهضة الإسلامي على انتخابات الجمعية التأسيسية عام 2011، حيث فاز بنسبة 37.04 في المئة من الأصوات و89 مقعداً، مقارنة بـ 8.71 في المئة و29 مقعداً للمنافس الأقرب¹. في الانتخابات البرلمانية المصرية -2011 في المئة و29 مقعداً، مقارنة بـ 8.71 في المئة و29 مقعداً، تلتها كتلة سلفية حصلت على 27.8 في المئة و121 مقعداً، وحصل الحزب الأكبر غير الديني على 9.2 في المئة فقط من الأصوات و41 مقعداً².

ومع ذلك، فإن هذه التوجهات الأولية لم تُبنَ على نفسها، ولم تصل إلى ذروتها في "الموجة الخضراء" من السيطرة الإسلامية التي توقعها العديد من المراقبين. فسرعان ما بدأت الأحزاب الإسلامية تتعثر وتفقد شعبيتها. في تونس، عانى التحالف الذي تقوده حركة النهضة على جبهات متعددة. وفي مصر، تمكن زعيم الإخوان محمد مرسي من التغلب بفارق ضئيل على رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق³. وفي البلدان التي عانت من نزاعات وصراعات ما بعد الانتفاضة مثل ليبيا وسوريا، حلت مختلف ميليشيات المعارضة القومية أو الإسلامية الأكثر تطرفاً محلّ أحزاب الإخوان بشكل متزايد.

بحلول العام 2013، وبدلاً من أن يركب الإسلاميون موجة السلطة، سرعان ما غرقوا في أزمة ما زالوا يتخبّطون فيها. وكانت نقطة التحول في مصر عام 2013، حيث تفاقم الاستياء بعد أن منح مرسي نفسه حقوقاً ديمقراطية فعلياً لتجاوز السلطة القضائية، وبدأ أنه مستعد للتخلص من منظومة الدولة أو هيكليتها البيروقراطية لصالح أنصار الإخوان المسلمين. وتوّجت سلسلة من الاحتجاجات الجماهيرية في الشوارع في أواخر يونيو بالإقصاء العسكري لحكومة مرسي، تلتها حملة ضد الجماعة وكوادرها، بدعم واضح من جانب الكثير من الطيف السياسي المصري وعمامة الشعب.

كانت الإطاحة بمرسي من علامات الفشل الواضحة للجماعات الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة. ربما كانت الجماهير العربية راغبة في إعطاء الإسلاميين فرصة فيما بعد الانتفاضات فوراً، لكن في مصر وفي دول أخرى بدا أنهم يعززون، إن لم يؤكّدوا، شكوكاً عميقة لدى الآخرين حول نواياهم على المدى البعيد. بالنسبة لهذه الجماعات الإسلامية، ربما بدأت الأزمة فعلاً عند سقوط الأنظمة القديمة، لأن كل ما كانوا يعرفونه على مدى عدة عقود عبارة عن حياة وأجندة تقتصران كلياً على دورهم في المعارضة. لقد وُجدوا من أجل ذلك الدور، وشعروا فيه بالرتياح والفاعلية. وأثبت بروزهم من الظل إلى العلن، وما تلاه من تحدّ كبير بالطلب منهم أن يضطلعوا بالحكم، بأنهم غير مستعدين أو غير مؤهلين لذلك فعليا، على عكس ما كانوا يعتقدون، هم وغيرهم الكثير.

لقد تعثرت هذه التنظيمات، لاسيما جماعة الإخوان في مصر، بسبب الانفصال بين مداركهم وتطلعاتهم الخاصة وبين الحقائق الثابتة لجهة من هم عليه في الواقع. فبينما كانوا من أوائل وأكبر المستفيدين من الانتفاضات والاحتجاجات، مقدّمين أنفسهم على أنهم جوهر "الثورات" و "أبطال الديمقراطية"، فإن هذه التنظيمات في واقع الأمر – وكما كانت الجماهير تعرف حق المعرفة – لم تكن المبادرة في الانتفاضات الشعبية التي أطاحت بالأنظمة القديمة ولم تقدّها. وبمجرد اندلاع الاحتجاجات، انضموا بالتأكيد إلى الحراك، لكنهم لم يجسّدوا آمال وأحلام الشعب، لا قبل الثورات، ولا أثناءها ولا بعدها.

لقد استفادت الحركات الإسلامية بشكل كبير من الثغرات في الحكم والخدمات الاجتماعية في العديد من الدول العربية. ومن خلال دمج توجّهاتهم الدينية مع روح سياسية ثورية ولينينية تقريباً، ركزت الحركات الإسلامية منذ اللحظة الأولى على العمل الاجتماعي وتوفير الخدمات في مجالات مثل الصحة والتعليم من أجل كسب مصداقية القطاعات المحتاجة والمحرومة من السكان واستمالتهم. وكان استخدام هذه البرامج الاجتماعية في شمال أفريقيا ومصر وقطاع غزة، بشكل خاص، لأغراض سياسية، جزءاً من

برنامج استراتيجي طويل المدى للجماعات الإسلامية، فقد ساعدت في الترويج لهذه التنظيمات بوصفها تراعي احتياجات الناس، وبأنها لا غنى عنها فعلياً لجماهير الناخبين الفقراء أو الأقل حظاً، كما عزّزت ثقافة التبعية. كذلك، منحت المتشددون والمتطرفين جمهوراً منقاداً من صغار السن لدعايتهم الموجهة، ومنبراً لترويج لشعار "الإسلام هو الحل" ومأسسته.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المزاي، فإن الأحزاب التي تتبنى الفكر الإخواني تشترك عموماً في عدد من السمات التي ميّزت الحركة منذ بدايات تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر في أواخر العشرينات من القرن الماضي، الأمر الذي قوّض بشكل كبير فرصهم في توسيع شعبيتهم وتأثيرهم السياسي في أعقاب الاحتجاجات الشعبية. وفي جميع الحالات تقريباً، كانت هذه المجموعات متأمرة، ومتمردة ومرتبطة بأطراف خارجية. وبالاستناد إلى البنية السرية بطبيعتها أو التأميرية لهيكليتهم التنظيمية، فإنهم حتى عندما تنافسوا في أنظمة سياسية من المفترض أن تكون مفتوحة الآن، فإن الكثير من قراراتهم بل ومواردهم المالية وهياكلهم كانت تنشط بصورة سرية. لقد خدمتهم صفتهم المتمرّدة بشكل جيد حين مارسوا دورهم كجزء من المعارضة الدائمة، ولكنّها لم تخدمهم بالدرجة نفسها عندما أتيحت لهم الفرصة لتولي السلطة. وبدا أن احتفاظ هذه الجماعات بتوجهاتها التأميرية والمتمردة في الحقبة السياسية الجديدة إنما يؤكد أسوأ الشكوك من منتقديها ومن جمهور عريض من عامة الناس.

أضف إلى ذلك أن انعدام الثقة البالغ في هذه الجماعات الإسلامية التي يفترض أنها "معتدلة" يُعزى إلى التماثلات والتقاربات الأيديولوجية والسياسية القوية المشتركة بينها وبين جماعات إسلامية أكثر تطرفاً وعنفاً مثل القاعدة وداعش. وتشترك أيديولوجية الإخوان المسلمين في صيغتها الأكثر التقليدية والمتطرفة المتأثرة بـ "سيد قطب" في عدد من الافتراضات الأساسية مع الحركات الأكثر تطرفاً؛ فهم يتفقون على العديد من القضايا المركزية المتعلقة بطبيعة الفكر الإسلامي والممارسة. وعلى وجه الخصوص، يصنّون جميعاً على

إجابة مشروعة واحدة عن معظم المسائل القانونية والعقائدية، إن لم تكن جميعها؛ ويرفضون رفضاً قاطعاً تعدد المدارس الفكرية المشروعة المختلفة المتأصلة في الفقه الإسلامي التقليدي؛ ويتبنون العديد من وجهات النظر المتماثلة حول الدور الصحيح للإسلام في شتى جوانب المجتمعات الإسلامية؛ ويؤيدون جميعاً الهدف المتمثل بإقامة خلافة إسلامية في النهاية. كما تشترك جماعة الإخوان المسلمين في قدر كبير من الخطاب العام والافتراضات والطموحات البعيدة الأمد مع المجموعات الأكثر تطرفاً.

علوة على ذلك، فإن أجندة الإخوان تميل إلى تقويض الهويات والأولويات الوطنية، ما يضع الانتماء الإسلامي فوق الهوية الوطنية الأساسية ويجعله أهم منها. وكان تعصبهم المتأصل يهدّد في الكثير من الحالات التعدد الثقافي والطائفي والعرقى التقليدي في المجتمعات العربية، ويهدّد بشكل خاص حقوق وأدوار الأقليات المختلفة والنساء. وعليه، فإن الشكوك إزاء الإخوان المسلمين أكبر بكثير مما هو معترف به، وينظر الكثير من الناخبين في المجتمعات العربية إلى هذه الجماعات بقدر كبير من اللاترثاب، مستندين إلى عقود كثيرة من الخبرة.

لكن ربما يكون أكبر خلل في أجندة الإخوان المسلمين التقليدية في سعيها للحصول على دعم الأغلبية العامة في المجتمعات العربية المعاصرة هو ارتباطاتها الخارجية؛ فالانتماء إلى حركة إقليمية، مهما كان فضفاضاً وبصرف النظر عن طبيعته، ينطوي على احتمال قيام هؤلاء النشطاء والجماعات بتغليب أجندة سياسة خارجية على المصلحة الوطنية الخاصة ببلدهم. وغالباً ما يظهر هذا الأمر كدليل ظاهر وجليّ على تدني الوطنية في أحسن الأحوال وخيانة قاطعة في أسوأها. إنّ أولئك الذين توقعوا أن يسيطر الإسلاميون بسهولة على السلطة في الجمهوريات العربية في أعقاب الاحتجاجات الشعبية كان لديهم تقدير مبالغ فيه للشعبية التي تتمتع بها نسخة الدين المسيّسة والضيقة، وأهملوا تماماً سيادة العَلَم والبلد.

لكن بعد مرور مئة عام من الارتباط بالخارج والمخططات التأميرية والتحريض والعنف الثوري، لا يزال معارضو الإسلاميين وقسم كبير من الجمهور العربي يشككون في نواياهم. وثمة أسباب كثيرة للتشكيك في نواياهم البعيدة المدى، والنظر بريية إلى هذه التحولات باعتبارها تكتيكاً استراتيجياً في جوهرها وليست التزاماً صادقاً. لقد أمضى العديد من كبار قادة هذه الجماعات حياتهم يحشدون حملات متمردة ورجعية، وقد لا يكونون في واقع الأمر قد غيروا وجهة نظرهم، وإنما عدّلوا من تصريحاتهم من أجل المصلحة السياسية والمحافظة على وجودهم. لا يوجد، قطعياً، أي مثال لأي حزب إسلامي لم يسعَ – عند اعتلائه السلطة – إلى إقامة دكتاتورية دينية أو حكومة أو مجتمع بقيادة إسلامية، دون عواقب وخيمة. لذلك، هناك كل الأسباب للاستمرار في الرفض القاطع لتسييس الإسلام ولأسلمة السياسة في العالم العربي.

بناء على عدد من التوجهات القائمة، تطورت العديد من الأحزاب الرئيسية للإخوان المسلمين، وخاصة منذ عام 2013، إلى ما يُفترض أنها جماعات ما بعد إسلامية، مدّعية تخليها عن الجوانب التأميرية والمتمردة وارتباطاتها الخارجية في هويتها التنظيمية. ومن الواضح أن هذا كان ردّاً على انهيار نظام مرسي في مصر، والإدراك بأن الالتزام بالنهج الإسلامي المكثّر منذ زمن سيكون وصفاً لكارثة في مكان آخر. ويزعم البعض أن هذا التوجه المعتمد في صفوف حركة النهضة التونسية، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، وأكبر جماعة للإخوان المسلمين في الأردن، وغيرها، يوفر سبيلاً محتملاً للتقدم. وتعدّ مثل هذه التنظيمات بالالتزام بالقواعد المعمول بها والإذعان للقوانين في بلدانهم. ولم يعودوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم حركات ثورية تسعى إلى استبدال النظام القائم بنظام ديني حسب أهوائهم. ويزعمون أنهم ببساطة يريدون التنافس علناً مع الآخرين للحصول على الأصوات والتأييد الشعبي ضمن النظام الدستوري القائم. أخيراً، تقلل هذه المنظمات والأحزاب من شأن الارتباطات الخارجية، إن لم يقصوها تماماً، ويصنّون على أنهم يهتمون فقط بتعزيز الفضائل الإسلامية والقيم المحافظة الأخرى داخل قوانين مجتمعاتهم الخاصة ووفقاً لها.

وتواصل العديد من الأصوات البارزة في العالم العربي التأكيد على الحاجة إلى توجهات سياسية تؤكد على الوعي الاجتماعي والوطني بحيث يتم تغليب على تجييش المشاعر الدينية والطائفية. وتُظهر بعض دول الخليج، بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة، إمكانية وجود مجتمع عربي متعدد الأديان ومتنوع ثقافياً وعرقياً ومتسامح دينياً واجتماعياً، فضلاً عن كونه فاعلاً ومزدهراً إلى أبعد الحدود. إن المجتمعات المتنوعة إلى حد كبير والمتسامحة تقليدياً في العالم العربي تعدّ أكثر ملاءمةً لنموذج يقوم على المواطنة والمشاركة الشاملة في المشروع الوطني من رؤية ضيقة للهوية الطائفية والعقائدية الدينية. ويشكل التركيز على السياسة العلمانية والوطنية بدلاً من التطرف الديني نظرة إلى الأمام، لا إلى الخلف. والمجال مفتوحٌ لاحتضان العالم الخارجي والانضمام للمجتمع الدولي والتنافس والنجاح في الاقتصاد المعولم بدلاً من حجب العالم العربي خلف متراس من عقيدة ظلامية بارانوية.

قيام «داعش» وسقوطه

ومع ذلك، ظهر صراع آخر لإبغاش فرص الجماعة مرة أخرى. فعلى الرغم من أنها أظهرت علامات متجددة للحياة في العراق من خلال التفجيرات الانتحارية عام 2010، إلا أن الحرب في سوريا قدمت للجماعة مبرراً جديداً للوجود، من خلال ساحة معركة، ومنصة للتجنيد وجمع الأموال. وفي سياق الصراع السوري، طفت على السطح التوترات القائمة التي ظهرت للعراق بين «القاعدة» و«دولة العراق الإسلامية». وتصارع الطرفان من أجل السيطرة على فرعيها الجهادي المشترك في الصراع السوري، والمتمثل في «جبهة النصرة»، التي أصبحت ذات أهمية متزايدة داخل المعارضة السورية مع اشتداد الحرب ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد. في إبريل/ نيسان 2013، زعم قائد دولة العراق الإسلامية أبو بكر البغدادي السيطرة على جبهة النصرة، إلا أن زعيم التنظيم السوري، أبو محمد الجولاني نفى ذلك، وكرر تأكيد ولائه الشخصي والتنظيمي للقاعدة. كما أعلن البغدادي أن دولة العراق الإسلامية اندمجت مع جبهة النصرة لتشكيل جماعة جديدة، وهي الدولة الإسلامية في العراق والشام التي عُرفت اختصاراً بـ«داعش». تلا ذلك الكثير من التجاذب، وتصارعت الفصائل سياسياً وعسكرياً. وبحلول نهاية العام 2013، كان من الواضح أن جبهة النصرة بقيت جزءاً من تنظيم القاعدة، وأن «داعش» أصبح تنظيمًا جديداً ومستقلاً معادياً للطرفين.⁷

لدى «داعش» اختلافات كبيرة مع القاعدة في الأيديولوجيا والبرامج. فمن الناحية الأيديولوجية، كان تنظيم داعش يميل لكونه أكثر أصولية وتمسكاً بحرفية النص من تنظيم القاعدة، مع التركيز بشكل خاص على النبوءات والتسليم بأننا نعيش في «نهاية العالم». وكان الفارق الأساسي في البرنامج تأكيد داعش على إنشاء «الدولة الإسلامية» كهدف مباشر لنضاله، بينما بالنسبة للقاعدة، بقي هذا هدفاً بعيداً. وهذا يعني، في المحصلة، أن أجندة داعش تشكل رفضاً لمقولات أسامة بن لادن، زعيم القاعدة، من التسعينات، هذه المقولات التي شكّلت في الواقع المبدأ الأساسي للقاعدة، وهي التركيز على «العدو البعيد» (الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية) أولاً من أجل التحضير للانتصارات النهائية على

«العدو القريب» (الحكومات والمجتمعات العربية والإسلامية). كما قادت كل م هذه التوجهات داعش، بدءاً منذ كان «دولة العراق الإسلامية»، حتى أصبح أكثر تعصباً وتطرفاً وأكثر عنفاً محلياً، وأكثر عدائيةً للجميع (خاصة المسلمين العرب المعتدلين والشيعية والإسلاميين الآخرين وأي شخص ليس عضواً في التنظيم فعلياً، بمن فيهم أخيراً خصومه في تنظيم القاعدة) من أي جماعة جهادية كبيرة سابقة.

على خلفية الوحشية الاستثنائية من جانب نظام الأسد وحلفائه الإيرانيين وحزب الله، انتعش داعش في الصراع السوري. لكن في حين ركزت جميع جماعات المعارضة الأخرى على الإطاحة بالأسد، فقد ركز تنظيم داعش بدلاً من ذلك على تأسيس حكمه الخاص في المناطق التي يسيطر عليها. وأدى هذا إلى وجود تعاون فعلي بين داعش والنظام السوري، بحيث ترك النظام داعش دون أن يُلحق به ضرراً كبيراً، وتعامل معه على أنه منافس بعيد ولا يشكل تهديداً مباشراً لوجوده. ربما يكون تطرف داعش قد دفع النظام إلى النظر إليه كذخر استراتيجي على المدى القريب.

من قاعدته السورية، عاد داعش إلى المشهد العراقي بشكل قوي. لقد تبادت كل مكاسب المدّ الذي قادته الولايات المتحدة بسبب الوعود الكاذبة والقمع الطائفي من جانب رئيس الوزراء العراقي الموالي لإيران نوري المالكي، الذي أطلق

العنان أيضاً لمليشيات عنيفة شبه رسمية تعرف باسم قوات الحشد الشعبي (PMF)، ارتكبت العديد من الفظائع في المناطق ذات الأغلبية السنية،⁸ وأجبت بذلك دائرة من اليأس وفرّت الفرصة لداعش كي يتغذى عليها. وبحلول يونيو/ حزيران 2014، عزز تنظيم داعش سيطرته على مساحة كبيرة من المناطق في شرق

سوريا، مستخدماً مدينة الرقة كعاصمة له بحكم الأمر الواقع، واستولت عناصر التنظيم على أجزاء كبيرة من أراضي غرب العراق المتاخمة، بما في ذلك الموصل، ثاني أكبر مدينة في البلاد. وفي 29 يونيو/ حزيران، ومن جامع النوري التاريخي الكبير في الموصل، أعلن البغدادي قيام الخلافة العالمية – «الدولة الإسلامية» – وأعلن نفسه الخليفة الجديد.⁹

لقد برزت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) كتنظيم قوي على نحو صادم، وكان فعلاً يدير دولة افتراضية في منطقة واسعة على جانبي الحدود السورية العراقية. علاوة على ذلك، فقد كان التنظيم على خلاف مع جميع القوات والجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك القاعدة. لكن يبدو أنه كان لدى جميع منافسيه أولوية استراتيجية واحدة على الأقل¹⁰ أهم من إلحاق الهزيمة به، ما سمح للتنظيم بالازدهار لفترة زمنية مذهشة. ومع ذلك، كان التطرف والعنف والإساءات التي ارتكبتها التنظيم مروعة للغاية، كما كان عداؤه لمنظومة الدولة بأكملها لا يعرف المهادنة، بحيث لم يعد ممكناً معه الاستمرار في هذا الإفلات المؤقت من العقاب. وبدءاً بجهد لإنقاذ مجموعة من المدنيين الإيزيديين المحاصرين على سفح جبل في العراق¹¹، بدأت الحملة الدولية للقضاء على «خلافة» داعش تتشكل في نهاية عام 2015، وبحلول صيف عام 2017 تمت هزيمة الخلافة فعلياً، وتم تحرير الرقة والموصل ومعظم المناطق الأخرى التي تم الاستيلاء عليها، وتم تدمير التنظيم كقوة مقاتلة.

ومع ذلك، ففي حين يرحب الجميع تقريباً بسقوط تنظيم داعش، ثمة سبب وجيه للتخوف من أنه على الرغم من أن هذه المعركة قد حسمت، إلا أن الحرب الأوسع ضدّ التطرف لا تزال مستمرة، وهي صراع شاق. وابتداءً من بعض المدن ذات الأغلبية السنية في العراق التي تم تحريرها أولاً من داعش، مثل تكريت والفلوجة¹²، ظهر نمط مزعج¹³؛ فقد قُتل مقاتلو داعش أو فرّوا، واختفى التنظيم على ما يبدو من تلك المناطق. ومع ذلك، في غضون فترة قصيرة نسبياً، بدأت بقايا داعش بالظهور مجدداً تدريجياً وبهدوء في هذه البلدات والمدن كمتمردين. وقد يتطور النمط نفسه في الموصل وأجزاء أخرى من العراق

المحرّر، حتى مع استمرار محاربي داعش في افتعال القتال في بعض المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في شرق سوريا بالقرب من الحدود مع العراق.

وتتضافر عدة عوامل رئيسية تحول دون إلحاق هزيمة حاسمة بداعش واجتثاثه تماماً؛ فاستمرار هشاشة وتهميش العديد من المجتمعات الخاضعة لهيمنة شيعية في العراق، وهيمنة علوية في سوريا، في ظل أعمال العنف تحديداً التي تقوم بها جماعات قوات الحشد الشعبي العراقية أو عناصر الشبيحة السورية أو غيرها من القوات الموالية للأسد، يسمح لعناصر لداعش بأن تستغل الموقف على اعتبار أنها تبقى الأمل الأخير للجماهير اليائسة؛ كما أنّ الافتقار إلى جهود إعادة الإعمار الكافية والمنسقة والمساعدات الدولية من شأنه أن يوفر سبباً إضافياً لمثل هذا الظهور الداعشي المتجدد. علاوة على ذلك، فإن المظالم الكامنة الواسعة التي أدت إلى ظهور داعش في المقام الأول، وخاصة كظاهرة إقليمية، لم يتم حلها إلى حد كبير. وتشمل هذه المظالم اختلال منظومة الدولة والمنظومة الاجتماعية، بالإضافة إلى اليأس الاقتصادي، وغياب الروايات الجمعية ذات الدلالة، التي تدعي الأيديولوجية الجهادية أنها توفرها، ما يمنح أتباعهم سبباً مفترضاً للحياة والموت.

لذلك، حتى لو اختفت داعش فعلياً، كما حصل مع العديد من الجماعات المتطرفة الأخرى في الماضي، فلا يوجد سبب للاعتقاد بأن التهديد الإرهابي يتلاشى أو حتى يتبدد بالمطلق. على العكس، يشير صعود تنظيم داعش وسقوطه في السنوات الخمس الماضية إلى استمرار مثل هذا النشاط المتطرف، وميله بالطبع إلى المزيد من التطرف. ويبدو أن هناك مستوى متصاعداً من التعصب والالتزام بالعنف من جانب هؤلاء المتطرفين، حيث تتنافس مجموعات جديدة على التفوق على بعضها في التعصب الديني. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الصراعات والقصور في أداء الدولة في أجزاء مهمة من العالم العربي من شأنه أن يوفر للاضطرابات الاجتماعية وغياب الحكمة التي تسمح لمثل هذه التنظيمات باكتساب أتباع لها، مدفوعين بوعودهم بإرساء النظام في قلب الفوضى.

لقد خسرت داعش دولة الخلافة، لكن لم يتم إقصاؤها أو حتى إلحاق الهزيمة بها كتنظيم، وخاصة كفكرة. ولا تزال تعمل ليس فقط في سوريا والعراق، بل في ليبيا واليمن وسيناء وأحاء أخرى كثيرة في العالم العربي، حيث تستخدم الصراعات ولا تسري الأوامر الحكومية. بعد أكثر من 20 عاماً، لا يزال تنظيم القاعدة قوة فعالة في العديد من هذه المناطق، ويبدو أنه حوّل مركزه من المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان إلى محافظة إدلب في شمال سوريا¹⁴. وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة، بمساعدة الولايات المتحدة والقوات الأخرى، بمكافحة متمردي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن، وهناك مواقع أخرى تواصل فيها القاعدة و/أو داعش نشاطها، وفي بعض الأحيان، تردهر.

تشير السنوات الخمس الماضية إلى أنه إذا كنّا لم نكسب الحرب ضد التطرف، فإننا لم نخسرها أيضاً. ويتعين الآن تعزيز المعركة على الأرض من خلال حشد جهود كبيرة لمواجهة المنظومات العقائدية التي تغذي الإرهاب. فالإيديولوجية الجهادية لا تزال قوية بمختلف أشكالها المتكررة، ومن المرجح أن تستمر مادامت هناك ندرة في روايات أخرى أكثر إقناعاً لتستحوذ على خيال اليائسين والغاضبين والمعزولين. لكن قدرة هذه الجماعات على تشكيل خطر حقيقي للدول العربية والنظام القائم يبدو أنها تعتمد إلى حد كبير على استشرأء الصراعات وعدم قدرة الحكومات على السيطرة على أراضيها بفاعلية وبطرق شرعية. ويبدو أن العالم العربي قد هدأ إلى حد ما من الاضطرابات التي أشعلتها احتجاجات الأعوام 2010-2011 وغيرها من العوامل. غير أن الضائقة السياسية الأعمق التي خلقت أزمة جوهريّة في الحوكمة الفعّالة، والشرعية الشعبية، والوعي الوطني والاجتماعي في معظم أجزاء العالم العربي، وخاصة الجمهوريات، لا تزال لم تعالج إلى حد كبير. تنطوي أسباب تصاعد التطرف الجهادي

في العقود الأخيرة على عوامل ومحددات عدة. ولهذا السبب بالذات، يمكن أن يختلف حولها العلماء والمحللون بل ويجب أن تكون مثار تنازع فيما بينهم. بيد أنه أي قائمة من الأسباب التي أدت إلى صعود هذا الشكل من التطرف واستمراره تتألف من عوامل لا تزال فاعلة في العديد من المجتمعات العربية، ولاسيما مجموعة من المظالم ومواطن الخلل المشتركة. في ظل هذه الظروف، فإنه حتى فترة من الهدوء النسبي لن تكون مؤشراً على سقوط هذه الأيديولوجية ونهاية التهديد. وبالنظر إلى أن هذا الهدوء غير حاسم وقد يكون هشاً، وقد تستمر العديد من هذه الصراعات أو يمكن أن تشتعل من جديد، فإن التطرف الجهادي سيبقى بالتأكيد يشكل تهديداً بالغاً في المستقبل المنظور.

الأطراف الفاعلة من غير الدول الموالية لإيران

بالإضافة إلى الجماعات الجهادية مثل تنظيمي القاعدة وداعش، هناك مجموعة مختلفة من العناصر المتطرفة من غير الدول تهدد الشرق الأوسط المعاصر: الميليشيات والأحزاب الموالية لإيران. والنموذج الأولي لمثل هذه المجموعات هو حزب الله، الذي تأسس بتوجيه إيراني في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. وخلال العشرين سنة اللاحقة، قامت إيران وحلفاؤها في دول عربية مختلفة بمحاولات عديدة لمحاكاة النجاح الكبير الذي حققته في تأسيس حزب الله كوكيل إيراني. ومن الصعب المبالغة في تقدير قيمة حزب الله كذخر استراتيجي لإيران في قلب العالم العربي وعلى طول حدود إسرائيل، خاصة أن الحزب أسس في النهاية دولةً فاعلةً ذات سيطرة تامة داخل دولة لبنان.

ومع ذلك، لم تنجح أي من هذه الجهود بشكل كامل إلى أن جاءت الأحداث التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة. وأدى سقوط طالبان في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق على وجه الخصوص، إلى توسع هائل في نفوذ إيران الإقليمي وامتدادها الاستراتيجي. ومع تعزيز قوة إيران ونفوذها في العالم العربي منذ انتفاضات "الربيع العربي"، فإن اعتماد الجمهورية الإسلامية على الوكلاء من غير الدول والجماعات المتطرفة المسلحة توسّع مدها. واليوم، تعمل هذه الميليشيات القوية الموالية لإيران، الخاضعة إلى حد كبير للسيطرة المباشرة ل طهران، وإن ليس بشكل حصري، على تقويض الدول والمجتمعات العربية.

وكما هو الحال منذ أوائل الثمانينات، فإن حزب الله هو جوهرة تاج الهيمنة الإيرانية في العالم العربي. إلا أنه مع مرور الوقت، وخاصة أثناء الصراع السوري، تطور دور حزب الله بشكل كبير. وكان الحزب قد تأسس تحت التأثير المباشر لفيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني (IRGC) وتدريب وتوجيه منه. وكان الهدف منه في البداية محاربة إسرائيل والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، وخلق التوازن مقابل نفوذ جماعة مرتزقة من جيش لبنان الجنوبي الذي تسيطر عليه إسرائيل. وقدم حزب الله نفسه كقوة دفاع شيعية مشتركة ومقاومة وطنية لبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي. لذلك تمكّن التنظيم من كسب دعم كبير من المجتمع اللبناني في معركته ضد إسرائيل، على الأقل حتى انسحاب إسرائيل من لبنان في مايو/أيار عام 2000.

لطالما أكد حزب الله أن سلاحه كان حصرياً لـ "المقاومة" ضد إسرائيل، وكان الميليشيا الوحيدة التي لم يتم نزع سلاحها بموجب اتفاقية الطائف في 1989، التي أنهت الحرب الأهلية اللبنانية¹⁵. ومع ذلك، نَقَدَ حزب الله عدة هجمات كبرى متنوعة ضد أهداف ليست إسرائيلية، بما في ذلك العديد من التفجيرات في لبنان ودول أخرى، واحتجاز رهائن غربيين. وقد اتهمت محكمة الأمم المتحدة الخاصة بلبنان أربعة من عملاء حزب الله في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في فبراير/شباط 2005¹⁶، وهم يحاكمون غيابياً في لاهاي بتهمة القتل¹⁷. علاوة على ذلك، خلال نزاع لبناني داخلي في مايو/أيار 2008، استولى حزب الله على أجزاء كبيرة من بيروت ومناطق أخرى

خارج نطاق عملياته المعتادة في مواجهة مع الدولة اللبنانية بسبب شبكة اتصالاته الخاصة وجوانب أخرى من السلطة السيادية التي كان يمارسها متحدياً سلطة الحكومة الوطنية¹⁸. في تلك المرحلة، أصبح من غير الممكن إنكار أن لبنان كان يضمّ، داخل أراضيه، مليشيا كبيرة ومسلحة تسليحاً جيداً وتخضع لسيطرة قوة أجنبية (إيران) حافظت على سياستها الخارجية والدفاعية، وكانت مستعدة وقادرة على اغتصاب أي جانب من جوانب سيادة الدولة تعتبره ضرورياً ولا علاقة له بأي غزو أو احتلال إسرائيلي.

على أية حال، وفي سياق الصراع السوري، كان حزب الله لاعباً رئيسياً¹⁹ في المشروع الروسي – الإيراني المشترك لإنقاذ واستعادة نظام الأسد، وتطورت طبيعة الحزب بشكل لافت للنظر، ولم يعد حزب الله الآن

ظاهرة لبنانية في المقام الأول، لأن معظم نشاطاته المهمة تجري في سوريا وخارجها. وقد خسر التنظيم ما لا يقل عن 1500 عنصر من صفوفه مقاتليه في الصراع السوري، وقاد القتال على الأرض في العديد من المعارك الاستراتيجية الحاسمة نيابة عن النظام السوري. وقد أفيد على

نطاق

واسع بأن الجيش الروسي يعتبر قادة حزب الله ومقاتليه من ذوي الكفاءات الفريدة من بين القوات البرية الموالية للأسد، حيث شاركت قوات موسكو الجوية والأجهزة الاستخباراتية معه في القتال. وسيطر حزب الله الآن على عدة

مناطق رئيسية في سوريا، بعيدة كل البعد عن لبنان مثل منطقة البوكمال المهمة المتاخمة للحدود العراقية.

علاوة على ذلك، يعمل حزب الله الآن كقوة طليعية وقوة تدريب عسكرية رئيسية لصالح شبكة متنامية من الميليشيات الموالية لإيران، والجماعات الإرهابية، وغيرها من الجهات والأطراف الفاعلة من غير الدول والمنتشرة في الدول العربية التي يندمج فيها الاستقرار. وإلى جانب الحرس الثوري الإيراني، نشط حزب الله بشكل كبير في العراق²⁰ واليمن²¹، وبحسب العديد من التقارير، بشكل متزايد في البحرين أيضاً²². عملياً، حيثما أراد الحرس الثوري الإيراني تسليح وتدريب وتمكين تنظيمات العنف المتطرفة المؤيدة لإيران، على الأرجح أن يتم إرسال حزب الله للمشاركة بتجاربه وقدراته وخبرته الهائلة.

ثمة خطر كبير من محاكاة نموذج الدولة داخل الدولة الذي يعتبر حزب الله رائداً له في لبنان، إلى حدّ ما على الأقل، في العراق²³. ويمكن لمجموعات ميليشيات قوات الحشد الشعبي التي تشكلت بتشجيع من الحكومة العراقية بعد يونيو/حزيران 2014، ظاهرياً لمحاربة داعش وغيرها من التنظيمات المتطرفة، أن تتطور لتصبح نظيراً عراقياً. إن التحركات التي قام بها رئيس الوزراء حيدر العبادي السابق في أوائل عام 2018 لإعادة تنظيم قوات الحشد الشعبي²⁴ وإلحاقها بالجيش العراقي يمكن أن تضع هذه التنظيمات تحت سيطرة حكومة بغداد. إلا أنه ثمة خطر أيضاً من أن هذه التنظيمات، بما في ذلك منظمة بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله وغيرها حيث للكثير منها تاريخ طويل من العنف الطائفي والهجمات الإرهابية، قد تصبح حرّة في ممارسة صلاحيات الدولة وسلطتها إما إلى جانب الحكومة الفعلية أو بدلاً منها. وإذا استمر العراق في تطوير المزيد من السياسات المستقلة التي تقوض الهيمنة الإيرانية، والعودة للاندماج مع العالم العربي، فمن المرجح أن يحاول الحرس الثوري الإيراني نشر قوات الحشد الشعبي بشكل استراتيجي، خاصة الأكثر تطرفاً وطائفية من بينهم، لتقويض سلطة الدولة أو للاستفادة من نفوذ طهران في بغداد.

في سياق متصل، يُعتبر المتمرّدون

الحوثيون في اليمن من أكثر العناصر إشكالية في شبكة المتطرفين المدعومين من إيران والأطراف الفاعلة من غير الدول. وخلافاً لمعظم الجماعات المسلحة المؤيدة لإيران، فإن الحوثيين (الزيدية) هم طائفة مختلفة جداً عن الشيعة الاثني عشرية، الذين يشكلون الغالبية في إيران والعراق ولبنان. وفي حين أن التواصل الإيراني مع الزيدية يعود إلى الثمانينيات، لا يبدو أن إيران لعبت دوراً رئيسياً في تأسيس الحركة الحوثية في التسعينات. ومع ذلك، وعلى مدار النزاع الأخير في اليمن، وخاصة منذ تدخّل التحالف الذي تقوده السعودية في أعقاب انقلاب الحوثيين على الحكومية الشرعية في اليمن، واستيلائهم على صنعاء في العام 2014، تمكنت إيران من زيادة دعمها للحوثيين والتفاعل معهم بشكل كبير، وبالتالي جعلت نفسها جزءاً من صراع لم تشارك فيه من قبل إلا بشكل هامشي.

وينكر كلٌّ من إيران وحزب الله بشدة أنهما يسلاحان ويدربان الحوثيين ويقدمان لهم المشورة، لكن توجد أدلة قوية تشير إلى أنهما يفعلان ذلك وبشكل متزايد. وبشكل خاص، اتهمت كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة إيران بتزويد الحوثيين بالصواريخ والقذائف التي استخدمتها الجماعة لاستهداف مجموعة من المدن السعودية منذ العام 2017²⁵. وقامت الولايات المتحدة بتقديم أدلة إلى الأمم المتحدة تثبت علاقة إيران بهذه الذخائر. وقد أكدت الأمم المتحدة هذا الأمر في حين لم تصدر حكماً نهائياً حول كيفية حصول الحوثيين عليها²⁶. كما أن هناك دليلاً على أن حزب الله قد فقد مقاتلين في اليمن²⁷.

ومع ذلك، فإنه ليس للحوثيين نفس النوع من العلاقة المباشرة والخاضعة للحرس الثوري الإيراني أو أي كيان إيراني آخر كما هو الحال مع حزب الله أو العديد من قوى الحشد الشعبي. ويعدّ تبجّح أحد البرلمانيين الإيرانيين بأن طهران تسيطر الآن على أربع عواصم عربية – بيروت ودمشق وبغداد وصنعاء – مبالغاً فيه إلى حد كبير²⁸. ومن جهة أخرى، اكتسبت طهران بالتأكيد درجة من النفوذ والهيمنة في البلدان المذكورة، تحديداً باستخدام أطراف طائفية فاعلة من غير الدول، وميليشيات وجماعات متطرفة لزعة استقرار جيرانها العرب وتقويضهم.

العربية. ويعدّ إنهاء هذه الحلقة من العداء الطائفي على المدى القريب، وإصلاح المجتمعات العربية التقليدية المتنوعة المتعددة المذاهب والأعراف على المدى الطويل، من بين المهام الأكثر إلحاحاً التي تواجه العالم العربي في السنوات المقبلة.

مقاطعة قطر

شهدت القيادة الإقليمية والإدارة والنفوذ في العالم العربي تحولاً حاسماً في السنوات الأخيرة، لاسيما منذ ما يشار له بـ "الربيع العربي"، بعيداً عن مراكز السلطة التقليدية مثل القاهرة ودمشق وبغداد نحو دول الخليج العربية. ونتيجة لذلك، فإن صدى النزاعات بين دول مجلس التعاون الخليجي يتردد على المستوى الإقليمي والمحلي. وأبرز تلك النزاعات هي مقاطعة قطر التي أطلقتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين بالإضافة إلى مصر في أوائل يونيو/حزيران 2017. ويمثل هذا الإجراء غير المسبوق ذروة سلسلة من المظالم التي طال أمدها من جانب هذه البلدان ضد سياسات الدوحة الإقليمية وعلاقتها مع الجماعات المتطرفة والمعارضة. والحق، أن الدول المقاطعة تصف نفسها بأنها "الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب". والمواجهة، التي أصبحت الآن في عامها الثاني، لا تؤثر فقط على العلاقات بين هذه الدول، ولكن أيضاً بين أصدقائها وحلفائها في جميع أنحاء المنطقة وخارجها، بل وتؤثر على حسابات القوى العظمى مثل الولايات المتحدة.

لقد بدا الإعلان عن المقاطعة مفاجئاً وغير متوقع، لكنه كان في الأساس استمراراً وتصاعداً لنزاع طويل الأمد بين قطر والعديد من جيرانها الخليجيين. وبشكل خاص، تعترض الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب على الدعم المالي والسياسي والإعلامي الذي تقدمه قطر لمجموعة من التنظيمات الإسلامية والديماغوجية في جميع أنحاء العالم العربي؛ وأحد المظالم الرئيسية هو دعم الدوحة للإسلاميين، ولسيما جماعة الإخوان المسلمين. ولطالما اعترضت الإمارات على قطر التي تعمل كمركز وممول ومرجّح إعلامي - وخصوصاً من

خلال شبكة الجزيرة الإعلامية التابعة لها - للمتطرفين الإسلاميين، وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين. وقد تبنت السعودية وجهة النظر هذه بشكل متزايد، كما رحبت بها حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر. وتعتقد دول المقاطعة الأربع جازمةً أن قناة الجزيرة، بشكل خاص، كانت تحاول زعزعة استقرار مصر بعد الإطاحة بمرسي، كما يعتبرونها تهديداً رئيسياً مباشراً للاستقرار الإقليمي. وعلاوة على ذلك، تتهم السعودية والإمارات قطر بتقديم دعم واسع ومباشر للإسلاميين وغيرهم من جماعات المعارضة في مجتمعاتهم، وذلك عن طريق تمويلهم وإيوائهم، بالإضافة إلى تزويدهم بجوازات السفر وغيرها من الوثائق الأساسية. وبالتالي فإن الاتهامات تأتي في سياق عملي وأيديولوجي. ويصر جيران قطر على أنها وعدت بتعديل سلوكها في الاتفاقيات الموقعة في 2013-2014³⁰، غير أنهم يؤكدون بأن الدوحة لم ترقى إلى مستوى تلك الالتزامات.

وتتلخص الحجة الأيديولوجية أساساً في مسألة ما يمكن اعتباره مظاهر شرعية ومقبولة للإسلام السياسي في الحياة السياسية السائدة أو المعيارية للمجتمعات العربية، وفيما يجب رفضه، في المقابل، باعتباره غير مقبول. وتؤكد وجهة النظر التي تدافع عنها الإمارات بأن الإسلاميين المتطرفين يشكلون عملياً سلسلة أيديولوجية موحدة تتميز باختلافات في الدرجات وليس بالنوع. لذلك، فبينما توجد فروقات بيّنة بين أحزاب الإخوان المسلمين والقاعدة أو داعش، وتعتبر هذه الجماعات بعضها بعضاً منافسين أو حتى أعداء، فإنها في جوهرها تجليات للأيديولوجية السياسية الأساسية نفسها للحركات الإسلامية المتطرفة والمتمردة. وعليه، حتى عندما تركز أحزاب الإخوان على الجهود السياسية والأيديولوجية بدلاً من العنف، فإنها تشارك المجموعات المتطرفة العنيفة الكثير من الافتراضات الجوهرية الأساسية، إن لم يكن في معظمها؛ كما تشاركها معظم أهدافها طويلة المدى مثل توحيد العالم الإسلامي في نهاية المطاف في ظل الخلافة الدينية الرجعية الجديدة. لذا يجب اعتبار الإخوان جزءاً جوهرياً من المشكلة، والمصدر الرئيسي لإلهام لهذا النوع من التطرف العنيف، وفي الحقيقة، "مدخل الإدمان" الضروري لوضع المتطرفين على الطريق الذي يمكن أن يؤدي منطقيًا وسريعاً إلى القتل الجماعي والفوضى.

مستضعفة، بل هي أيضاً مناصرة للقيم الغربية والليبرالية مثل حرية التعبير والديمقراطية والتسامح (وإن لم يكن ذلك بالنسبة للقطريين أنفسهم، وفي الوقت نفسه تدعم الرجعية الدينية المتطرفة في جميع أنحاء المنطقة). وتتهم الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب قطر أيضاً بدعم الجماعات المتطرفة العنيفة بشكل سرّي، بما في ذلك أحياناً حركة طالبان (التي لديها سفارة فعلية في الدوحة)، ومحتجزو الرهائن المؤيدين لإيران، وحتى تنظيم القاعدة أو داعش³¹. ومن المؤكد أن قطر دعمت واستضافت العديد من شخصيات المعارضة من دول عربية أخرى، بما في ذلك العديد من المنشقين والمتطرفين من شركائها في مجلس التعاون الخليجي. وتتهم المنافذ الإعلامية من كلا الجانبين بعضها بعضاً بشكل روتيني بمجموعة من الجرائم المفترضة، وكانت مزاعم القرصنة وسرقة البريد الإلكتروني والأخبار المزورة من السمات الثابتة للمواجهة.

وتشير الدلائل إلى أن الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب من البداية كانت تتوقع أن تكون المقاطعة عملية بطيئة ومطولة، وقد تؤدي أو لا تؤدي إلى تغييرات في سياسة الدوحة. وقال مسؤولون مثل وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات أنور قرقاش إن المقاطعة يمكن اعتبارها "الأمر المعتاد الجديد" في العلاقات بين الأطراف³². ويبدو أن عدم وجود احتمالات لحل قريب للأزمة يؤكد هذا التقييم.

وقد ابتكرت قطر عدداً من الحلول لتلطيف الضرر الناجم عن المقاطعة، بما في ذلك زيادة استخدام المجال الجوي الإيراني وتوثيق العلاقات مع تركيا وشركاء آخرين من غير دول مجلس التعاون الخليجي. ولا تزال قطر حريصة على إنهاء المقاطعة، ولكنها لا تبدي أي علامات على إجراء التغييرات التي تطالب بها الدول الأربع. وفي هذه الأثناء، يبدو أن دول المقاطعة، لاسيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، قد تجاوزت هذه المسألة إلى حد كبير، ولا يبدو أنها تعتبر ملحةً بشكل خاص في ظل الظروف الحالية. وفي الوقت نفسه، أثرت المواجهة على الحسابات الاستراتيجية والسياسية في مناطق بعيدة مثل القرن الأفريقي، حيث انحازت الحكومة الصومالية الوطنية في مقديشو إلى قطر، في حين أن السلطات المحلية في أرض الصومال وبوتلاند (أرض البنط) تتقرب من الإمارات.

هذا وتحفظ الولايات المتحدة بعلاقات وثيقة مع جميع أطراف النزاع الخمسة، ولها قواعد عسكرية رئيسية في قطر، والبحرين، والدول الأخرى المعنية. ويبدو أن المخاوف بشأن قابلية التشغيل والتنسيق بين هذه القواعد، وبين الحلفاء الرئيسيين في المنطقة - بالنظر خاصة إلى المخاوف من السلوك العدواني لإيران - وكأنها طغت على اعتبارات أخرى. ولم تُبدِ واشنطن أي جانب من مظاهر علاقاتها مع أي من الأطراف الخمسة المعنية متوقّفة على نتيجة بعينها، لذا فإن دعواتها إلى التوصل إلى حل ترقى إلى مستوى اقتراح ودي وليس إنذاراً.

ولكن ربما يكون أقوى مؤشر على النتائج المتوقعة هو أن المقاطعة ببساطة هي أهم مخاوف السياسة الخارجية لقطر، في حين أنها بالنسبة للدول الأربع مجرد مسألة أمن قومي قليلة الأهمية نسبياً وغالباً ما تعتبر محدودة الأهمية. ويعكس هذا التباين في المخاوف تباينات أوسع في القوة، حيث من المرجح أن تصوغ طبيعة النتائج على المدى البعيد. ومع ذلك، فإن ما هو على المحك ليس مجرد توازن القوى بين دول الخليج العربية. إن ما يجري التنافس عليه، وقد يتم حسمه إلى حد كبير، من بين أمور أخرى، هو طيف الثقافة السياسية المعيارية العربية السائدة في العقود المقبلة، وبالتحديد دور الحركات الإسلامية وخصائصها. ثمة رؤيتان متناقضتان؛ الأولى ترى كل نسخ الإسلام المتطرف على أنها مُعضلة بطبيعتها وتهدد الاستقرار الإقليمي، بينما ترى الأخرى أن بعض أشكاله ليس شرعياً فقط وإنما ضروري أيضاً. وقد لا يسيطر أي من الطرفين في هذه المعركة الأيديولوجية على المدى القريب، ولكن إذا سيطر أحدهما، فقد يكون ذلك حاسماً في تحديد طيف الثقافة السياسية العربية السائدة في العقود المقبلة.

دولة سعودية رابعة؟

العامل الأخير الذي يعيد تشكيل المشهد السياسي والاستراتيجي العربي قد يبدو، للوهلة الأولى، مجرد ديناميكيات اقتصادية واجتماعية وسياسية داخلية في إحدى الدول العربية ذات السيادة: المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، فإن التحول الدرامي في المجتمع السعودي الذي يتزعمه الملك سلمان بن عبد العزيز، وابنه محمد بن سلمان بشكل خاص، الذي يشغل منصب ولي العهد ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، له صدى وأهمية إقليمية واسعة. وبالنظر إلى تحول القيادة الإقليمية بعيداً عن مراكز القوى التقليدية وباتجاه دول الخليج، وأكبرها المملكة العربية السعودية، فقد برزت المملكة عملياً كزعيم إقليمي عربي حاسم، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أقوى شريك لها في المنطقة. لذلك، فإن ما يحدث في المملكة العربية السعودية لن ينحصر ببساطة فيها، ولكن من المحتمل أن يكون له تأثير هائل في بقية المنطقة.

ليس من المبالغة وصف التطورات الجارية في السعودية بأنها "دولة سعودية رابعة" في طور النشوء، فإذا نجحت، في نهاية هذه العملية، فلن يكون في المملكة العربية السعودية أي وجه شبه يذكر من حيث اقتصادها ومعاييرها الاجتماعية وهياكلها الإدارية مقارنة بالدولة السعودية الثالثة التي تأسست عام 1932. وبالفعل، فبينما قد تبدو التغييرات السياسية الهيكلية والإدارية متواضعة وفق هذه المعايير التاريخية الشاملة، فإن أسلوب الحياة السعودي، في الواقع، يتغير بسرعة وبطرق دراماتيكية عديدة³³.

ولا ينبغي التقليل من شأن حجم ومدى التحول الجاري في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى خطة رؤية 2030 إلى تغيير الخصائص الجوهرية للاقتصاد السعودي بشكل أساسي، وتنويعه من

الاعتماد شبه الكامل على الطاقة، واعتماد مجموعة من المبادرات العامة والخاصة الجديدة³⁴. وباستخدام صندوق الاستثمار العام، تخطط الحكومة السعودية لما لا يقل عن 80 مشروعاً جديداً كبيراً عبر مجموعة من الخدمات العامة والقطاعات الأخرى. والهدف الرئيسي الآخر هو دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي الضخم في البلاد.

ويركز التحول أيضاً على تعديلات سوق العمل، وللاسيما سَعْوَدَة القوى العاملة التي كانت تعتمد بشكل كبير على العمالة الأجنبية والمهاجرة على كل المستويات. وفي الواقع، تسعى الحكومة السعودية إلى تشغيل مواطنيها وتشجيعهم على أن يكونوا أعضاء منتجين في القوى العاملة وليس مجرد رعايا بحاجة للدعم والحماية. وهذا يعني، بالطبع، ليس فقط تغيير العقد الاجتماعي في البلاد ولكن أيضاً العلاقة بين الدولة والمواطن. والهدف ليس أقل من إجراء تعديل جوهري في الطريقة التي يفكر بها عاثة السعوديين في ما يخص القضايا الأساسية مثل العمل والتعليم، بالإضافة إلى دور الدين، وما يمكن أن يتوقعوه من الحكومة ومن بعضهم بعضاً كأبناء وطن واحد.

إن تشجيع المواطنين السعوديين على التفكير والعمل كقوة عاملة متمكنة وتتمتع بالقدرة مع تفويض وديناميكية إنتاجية يعني بالضرورة أيضاً تمكين نصف القوى العاملة الوطنية المحتملة، أي الإناث. ويعدّ قرار السماح للنساء بقيادة السيارات خطوة ضرورية في هذا الاتجاه³⁵، وإن كانت من نواح عدة مبدئية. ويجري بالفعل رفع القيود المفروضة على الاختلاط بين الجنسين في الأماكن العامة والمؤسسات التعليمية وأماكن العمل³⁶، ومن المرجح أن تستمر هذه العملية. وفي النهاية، سيكون من الضروري تحقيق مستوى من حقوق المرأة وتمكينها، الأمر الذي لم يكن ليخطر بالبال في المملكة العربية السعودية في السابق، إذا ما أريد للمرأة أن تصبح جزءاً من قوة عمل وطنية منتجة.

إن الجانب المهم الذي لا يحظى بتقدير كافي عموماً في مشروع التحول يتمثل في التركيز على تطوير الصناعات الترفيهية والسياحة والأنشطة الترفيهية الأخرى. في الواقع، تدفع الحكومة السعودية باتجاه إعادة تقديم وسائل التسلية والترفيه العامة إلى مجتمع كان قد حرم من معظم أشكالها في المجال العام منذ عقود،

وهذه تعتبر جزئياً مبادرة اقتصادية. وهناك قدر كبير من الأموال التي لم يتم إنفاقها، أو تم إنفاقها خارج المملكة العربية السعودية يمكن توجيهه إلى الداخل، واستغلال الأسواق الضخمة. لكن هذا أيضاً جزء من أجندة للانفتاح الاجتماعي الأكبر الذي يشكل أحد المظاهر الرئيسية لمبادرة الإصلاح. ولا يقتصر الأمر على كبح قوة المتدينين الرجعيين في الحيلولة دون حدوث هذه الإصلاحات، فقد تحدث ولي العهد بشكل عاطفي³⁷ عن الحاجة إلى إعادة تعريف المواقف الدينية السعودية لاحتضان القيم الإسلامية التقليدية، في الاعتدال والتسامح التي تم قمعها، على حد قوله، خصوصاً بعد ثورة 1979 الإسلامية في إيران³⁸. وجميع بنود هذه الأجندة حيوية بالنسبة للشرائح الشابة في المجتمع السعودي الأكثر انفتاحاً على الدنيا والأفضل تعليماً، وهم متحمسون للسياسات الإصلاحية الوطنية.

فيما يتعلق بالحكم، من المنطقي وصف سلسلة التمركات الجريئة التي يتزعمها الملك وولي العهد كنوع من autogolpe، أو شكل من أشكال الانقلاب الذاتي، الذي يتعهد فيه قادة الدولة، دون تحية أنفسهم، بتغيير نظام الحكم الذي يتزعمونه. ويبدو أن شبكة الإقطاعات والمزايا المعقدة واللامركزية نسبياً التي كانت قائمة منذ زمن طويل وموزعة على أصحاب المناصب العليا من العائلة المالكة، قد تم انتزاعها بسرعة وبشكل مثير. ومن المؤكد أن حملة مكافحة الفساد عام 2017، التي تم فيها اعتقال العشرات من المواطنين السعوديين البارزين، والكثير منهم في فندق ريتز كارلتون بالرياض، صُممت بشكل لا لبس فيه لإنهاء ما وصفه ولي العهد وأنصاره بأنه فساد مستشري ولا يُطاق على أعلى المستويات³⁹.

ويواجه برنامج الإصلاح السعودي معضلة كبيرة فيما يتعلق بالقدرة الاجتماعية والوطنية والاقتصادية التي يتعين التصدي لها، فلدى المملكة العربية السعودية طموحات وموارد كبيرة، وعندما تقترن بقيادة ديناميكية، فإن إمكانيات البلاد تصبح هائلة. بيد أن السعودية تواجه تحدياً كبيراً في القدرة على كل المستويات، وقد لا تكون الإمكانيات المؤسساتية، التربوية، والفردية، والعامة والخاصة للبلد كافية في هذه المرحلة، لتحقيق خطط كاملة مثل تلك المنصوص عليها في رؤية 2030. وبالطبع، أحد الأهداف الواضحة لبرنامج الإصلاح هو خلق هذه

الإمكانيات، ولكن هذا يضع السعودية أمام معضلة على المدى القصير، ذلك أن القدرة البشرية والمؤسسية مطلوبة الآن لتنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى خلق تلك القدرات على وجه التحديد. في هذا السياق، يشكل سعي السعودية إلى تطوير الموارد البشرية والمؤسسية التي تحتاجها، بصورة آنية عملياً كما تريدها بالضبط مهمة شاقة. ويمكن القول إن اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية تمكنت من تنفيذ نسخة ما من هذه الاستراتيجيات التنموية في الماضي، لكنه إنجاز نادر.

إن تجربة التحول الجاري حالياً في المملكة العربية السعودية ليست مجرد استجابة لواقع السعودية ومخاوفها. فبالإضافة، تواجه المملكة العربية السعودية حاجة ماسة لإصلاح اقتصادها، وبالتالي، عقدها الاجتماعي الأساسي. والنموذج التقليدي للرعاية الحكومية على نطاق واسع ببساطة لن يجدي نفعاً في المستقبل المنظور. ولا يوجد خلاف فيما يتعلق بالحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد السعودي وتحفيز قوته العاملة لتحقيق المزيد من الإنتاجية. وإذا كان هناك ما يقال، فإن الحكومة السعودية قد توصلت إلى هذه الأمور في وقت متأخر قليلاً، وإن كان من الصعب الآن أن ننحي عليها باللائمة بسبب غياب الطموح.

في الوقت الذي نجح فيها ما يشار له بـ"الربيع العربي" في زعزعة حكومات وحتى في إسقاط حكومات في بعض الجمهوريات العربية، فإنه لم يكن له تأثير مماثل على دول الخليج. ومع ذلك، فإن العديد من الأسباب الكامنة وراء الاحتجاجات التي تفشت في العالم العربي قد يتردد صداها في بعض دول المنطقة. غير أن هذا لا يعني القول بأن دول الخليج العربية تواجه حالياً احتمالات انتفاضات شعبية مماثلة، فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن ذلك سيحدث، ولكن حتى من دون هذا الاحتمال، أصبح العالم العربي بشكل عام في العقود الأخيرة متحجراً وراكداً، وبحاجة ماسة لتجديد حيويته. لقد اختبرت ثورات الربيع العربي ضمناً نموذجاً واحداً للتغيير: التغيير من الأسفل إلى الأعلى، الفوضوي، وغير الموجه. ربما باستثناء تونس، كانت النتائج مثيرة للقلق بشكل موحد، وفي العديد من الحالات، كانت كارثية. لقد اختبرنا الاضطراب الثوري، ومن الواضح أنه ليس الحل للتحديات الكبيرة التي تواجه معظم المجتمعات العربية، إن لم يكن جميعها. وهكذا، تعمل التجربة السعودية الحالية

– سواء بشكل مقصود أو مناسب أو منصف أو غير ذلك – كاختبار رئيسي لنموذج ثان من التحول العربي: من الأعلى إلى الأسفل، منظم، وموجه. في واقع الأمر، في حين أن الكثير من التحول الاجتماعي والاقتصادي حتى الآن كان تقدماً ووفر فرصاً أكبر للمواطنين العاديين والانفتاح في المجتمع، فقد صاحبه ومكّنه مركزية السلطة.

من الواضح أن هذه التفاصيل والجزئيات خاصة بالمملكة العربية السعودية، والكثير من هذه التجربة لا يمكن محاكاتها في أي مكان آخر، نظراً لأن لكل مجتمع مميزاته الخاصة. علاوة على ذلك، لدى السعودية العديد من المزايا، بالإضافة إلى التحديات، التي لا تمتلكها سوى القليل من الدول العربية الأخرى. ومع ذلك، إذا ثبت أن التجربة السعودية الحالية في التحول الاجتماعي والاقتصادي الطموح والموجه مركزياً ناجحة ولو جزئياً، فمن المرجح أن يكون هذا النموذج مؤثراً على نطاق واسع. فهو يمكن أن يوفر الأساس لنهج بديل لمأساة الفوضى الثورية غير الموجهة إلى تلك المجتمعات العربية التي تواجه ضغوطاً لا يمكن تجنبها من أجل التحول السريع.

محاربة الإسلام المتطرف

هزيمة التطرف

الإسلامية التقليدية التي تروج لقيم التسامح والتعددية التي هيمنت على الدين في معظم تاريخه، ولكن تم تهميشها بشكل متزايد في العقود الأخيرة بسبب نشاط الإسلاميين المتواصل في الترويج للأفكار وتأويلات مناقضة. وكما هو واقع الحال، أقنعت جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤهم الكثير من المسلمين العرب بأن تفسيرهم للدين، إن لم يكن للسياسة، يعكس التقاليد الإسلامية بشكل دقيق، وهذا تضليل يجب كشفه وتصحيحه.

تنشط الجماعات الإرهابية وغيرها من المتطرفين الذين يمارسون العنف في المناطق التي تسود فيها الفوضى ولا تسري فيها القوانين الحكومية. وفي كل حالة من الحالات التي شهدت نشاطاً إرهابياً كبيراً، شكّلت الاضطرابات الواسعة النطاق والصراع المفتوح النذير الأساسي لهذه المشاريع الإجرامية. ففي أفغانستان والجزائر والعراق وسوريا واليمن والصومال وليبيا وغيرها، أدى الصراع إلى خلق فراغ في الحكم والأمن تسللت منه القاعدة وداعش وغيرهما من مثل هذه الجماعات. ومع فشل أو انهيار هذه الدول العربية والإسلامية، تمكنت الجماعات الإرهابية من العمل دون عقاب، وإنشاء وإدارة مشاريع إجرامية متشعبة وتحقيق أرباح هائلة، بما في ذلك القيام بعمليات خطف، مع الادعاء بحماية الفئات المستضعفة من السكان ضد الأعداء الطائفيين أو الأيديولوجيين. وفي بعض الحالات، كانوا يدعون بأنهم المحلّصون الذين يجلبون النظام بدل الفوضى ويسمحون للناس بفترة من الارتياح، مهما كانت الظروف قاسية، من أعمال النهب الناجمة عن الفوضى، وهو وضع هم الذين غدّوه ورعوه في الكثير من الأحيان.

والمثال الأكثر تطرفاً على ذلك "خلافة" داعش في سوريا والعراق، التي تم القضاء عليها بشكل فعال، لكن في كلا البلدين يحتفظ التنظيم بمجموعات من المقاتلين ولا يزال ينطوي على احتمالية لإحداث مشاكل. وفي ظل الظروف الخاطئة وغير الصحية، من الممكن أن تظهر داعش من جديد. وطالما استمرت أزمة الدولة والحكم في العالم العربي، وفشلت الحكومات والدول، فإن الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات الإجرامية سوف تجد تربة خصبة لزرع الخبث والأذى. لذا، فإن العامل الرئيسي في هزيمة الإرهاب هو اجتثاث الأسباب الحاسمة التي أدت إلى فشل الدول وانهيار الحكومات، وحرمان الجماعات الإرهابية من المجال المفتوح الذي تعمل فيه. وبعد إعادة بناء نظام الدولة العربية، والمساعدة في إنشاء دول عربية أكثر استقراراً وفاعلية، وإعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب، كخطوة أولى، أمراً ضرورياً. وخلاف ذلك، سيستمر نموذج الدولة الفاشلة، ولا شيء سيمنع الإرهابيين من استغلال حالة عدم الاستقرار مرة أخرى.

أخيراً، يجب هزيمة الإرهاب "الجهادي" على المستوى الفكري. وبما أن الجماعات الإرهابية والعديد من مجنديها يستمدون الكثير من أيديولوجيتهم من الإسلاميين المتطرفين مثل الإخوان المسلمين، فهناك علاقة وثيقة بين هزيمة الإرهاب ومكافحة كافة أشكال الحركات الإسلامية. ولكن في العديد من المجتمعات العربية، لا يزال ينبغي تطوير وتوسيع الخطابات السياسية والدينية المتنافسة بفاعلية، وترويجها وسط عامة الناس وذلك للتصدي للإسلاموية والفكر الإرهابي الجهادي على حد سواء. فالشباب الفقراء المحبطون الذين يعانون من الضجر والإهمال الاجتماعي، ممن يقعون فريسة للجماعات الإرهابية كمجندين، يسعون أحياناً فقط إلى كسب المال، أو أنهم يؤمنون حقاً بالأيديولوجية المتطرفة. لكنهم في كثير من الأحيان يصبحون أرواحاً ضائعة تتطلع إلى المشاركة في أشياء أكبر منهم، ومن أجل قضية كبيرة تستحق الحياة أو الموت. فالإرهابيون يقدمون لهم ذلك بكل تأكيد، وغالباً لا توجد بدائل واضحة أو متاحة بسهولة. ويحتاج الناس بشكل عام، والشباب بشكل خاص، إلى فرص بديلة، وقضايا إيجابية، وأيديولوجيات بناءة لإلهامهم وصوغ مبادئهم والتزاماتهم. ولأن هذه الأمور في الغالب إما غير موجودة في العديد من المجتمعات العربية أو لم يتم تطويرها وإيصالها بشكل صحيح، فمن المرجح أن يدوم الصراع ضد التطرف العنيف طويلاً، لكن الحلول ليست غامضة أو غير متوفرة. إن ما يجذب الشباب إلى التطرف موثق ومفهوم بشكل جيد، وطالما بقيت البدائل غير متاحة أو غير مقنعة، فسيستمر الإرهابيون في إيجاد المجندين.

من أجل التصدي لدعوة الإسلاميين السياسيين المستمرة، لاسيما بين المجتمعات المحرومة أو المهمشة، من الضروري للحكومات الوطنية والمحلية وبرامج المساعدات الإنسانية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية الضرورية وقطع الطريق الذي استغله المتطرفون للسيطرة على ولاء الدوائر الانتخابية الفقيرة أو المحرومة والتحكم بها. بالإضافة إلى ذلك، يجب إيجاد وسائل أخرى لتحرير وتمكين هذه الدوائر سياسياً واجتماعياً من أجل إحباط الإجراءات التي تقدمها الجماعات الإسلامية. وستكون هناك مجموعة من الإجابات والحلول في المجتمعات العربية المتنوعة والمختلفة التي تتعامل مع التهديد الإسلامي نفسه ولكن في ظروف مختلفة إلى حد كبير. ومع ذلك، طالما أن هناك أجزاء كبيرة من المجتمع تشعر بالإهمال والإقصاء فإنها ستبقى فريسة لدعوات المتطرفين الذين يعدونهم بالخلص الروحي والانعتاق الدنيوي في الوقت نفسه، مقابل التسليم بأجندتهم السياسية ودعمها.

علاوة على ذلك، فإنه من الضروري القيام بحملات لترويج التفسيرات التقليدية المتسامحة والمتنوعة للإسلام كدين وكرسالة اجتماعية لرفد الحياة اليومية. وتشير تطورات ما بعد "الربيع العربي" إلى أن الإسلاميين لم يسيطروا على المجال السياسي العربي ولم يتحكموا به، على العكس، فإنهم يعانون من أزمة سياسية عميقة. غير أنه في العديد من المجتمعات العربية، حققت الحركات الإسلامية درجة كبيرة من النجاح خلال القرن الماضي من وجودها من خلال إعادة تعريف مفاهيمهم الرجعية غير التقليدية للمعايير المرجعية للإسلام في نظر الكثير من الناس. ويتعين على المثقفين، والهيئات الدينية، والمؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، والحكومات أن يسعوا بشكل ممنهج إلى تعريف الجمهور العربي بالأفكار والتأويلات

الخلاصة التوجهات المستقبلية للأحداث الخمسة والعوامل الضمنية المرتبة عليها:

محاربة الطائفية والهيمنة الإيرانية

مثلها مثل الجماعات "الجهادية"، تنشط الميليشيات الموالية لإيران عندما تعمل الفوضى والصراعات الأهلية على زعزعة الحكومات والمجتمعات العربية. وبما أن هاتين القوتين تعززان الطروحات الطائفية الانقسامية ذات المحصلة الصفرية من أجل إشعال نار الفتنة وتأجيجها، وتأليب المجتمعات ضد بعضها بعضاً، والنظر إلى المتطرفين العنيفين كمدافعين عن الملاذ الأخير في أزمة وجودية، فإن استعادة وإعادة بناء الدول العربية ونظام الدولة العربية ضروري لمكافحتهم. وقد تطورت الميليشيات الموالية لإيران في سياق فشل الدولة العربية، ولكن أيضاً على خلفية من المظالم التاريخية الحقيقية. لذلك، فإن التمييز ضد المجتمعات الشيعية وتهميشها في العالم العربي أمر خطير بطبيعته ويفتح الباب أمام التدخل الإيراني. وبالفعل، فإن إيران وعملاءها من الشيعة العرب اعتمدوا على روايات الضحية من أجل تشكيل هذه الجماعات، لكن في بعض الحالات ينص الخطاب الطائفي الآن على أن النفوذ والسلطة السياسية للشيعية على الآخرين أمر طبيعي وضروري، لذلك، أصبحت المجتمعات المههشة سابقاً، في بعض الحالات، هي نفسها مهيمنة وقمعية، وقد طورت تبريرات خطابية لتلك السلطة.

ومع ذلك، فإن التجمعات الشيعية العربية تبقى عربية، وليست إيرانية. فالشيعية العراقيون، على سبيل المثال، هم عراقيون، وطبيعي أن يسعوا لمصالحهم الوطنية الخاصة بدلاً من اتباع الأوامر الإيرانية. في الحقيقة، يصبّ إعادة اندماج العراق في العالم العربي في مصلحة جميع العراقيين تقريباً، وهو أمر ضروري لتحقيق الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية العراقية. لقد حققت دول الخليج العربية مثل السعودية والكويت تقدماً ملحوظاً في مساعدة العراقيين - بمن في ذلك قادة التجمعات الشيعية - على البدء في استعادة مصالحهم الوطنية بمعزل عن إيران، وهويتهم العربية وعلاقاتهم ببقية العالم العربي. وينبغي تعزيز هذه العملية وتحقيقها بالكامل. كما أن ذلك يشكل نموذجاً ممكناً لحد الانتهاكات الإيرانية للبلدان العربية الأخرى.

وفي حالات مثل لبنان واليمن حيث اغتصبت الميليشيات الموالية لإيران بعض سلطة وصلاحيات الحكومة الوطنية أو حتى معظمها، فإن إعادة بناء الدولة سيكون ضرورياً للحد من هيمنتها. في كلتا الحالتين، لا يمثل حزب الله أو الحوثيون سوى أقلية من اللبنانيين واليمنيين على التوالي. ويستندون في استيلائهم على السلطة الوطنية إلى حد كبير على القوة. ومن شأن إعادة دمج المجتمعين اللبناني واليماني، وتمكين الدوائر والمجتمعات الأخرى أن يؤدي حتماً إلى تدهور السلطة غير الشرعية التي شكّلتها هذه الأطراف الفاعلة والخطيرة من غير الدول. قد تكون مثل هذه الميليشيات الآن بمثابة وكلاء لإيران، لكن تخليهم عن مجتمعاتهم الأصلية لصالح النفوذ الإيراني في المستقبل المنظور سيكون أكبر خطأ يرتكبونه.

وتعدّ الحملة الدولية لمحاسبة إيران على دعم مثل هذه التنظيمات المتطرفة العنيفة ضرورة حتمية أيضاً، لأنها ستزيد من التكاليف على إيران بسبب انتهاجها هذه السياسات غير المسؤولة. غير أنه في نهاية المطاف، لا يمكن للعالم العربي أن يسعى إلى ترسيخ استقرار داخلي بالاعتماد أساساً على احتواء إيران أو التقرب منها. يجب أن يكسب استقراره ويحميه بشروطه الخاصة. وهذا يعني مشروعاً طويل الأجل لإعادة بناء الحكم العربي في الأماكن التي انهار فيها، وإصلاح الحكومات الفاشلة، وإنهاء الصراعات الأهلية على أسس وترتيبات معقولة وشاملة تحترم الحقوق والتطلعات المشروعة لجميع الطوائف، وضمان احترام التجمعات المههشة سابقاً ومن ضمنها الشيعة، وإعادة دمج الأقليات الطائفية والعرقية في دول عربية متنوعة ومتسامحة وفي النظام الإقليمي.

استمرارية مجلس التعاون الخليجي

أشارت الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب والمقاطعة لقطر منذ البداية إلى رغبتها في الاستمرار في حملة العزلة حتى تصبح "المعتاد الجديد" في منطقة الخليج. ومع ذلك، فقد أشارت أيضاً إلى رغبة في إصلاح العلاقات مع الدوحة إذا عدّلت قطر من سياساتها، ولاسيما دعمها للإسلاميين وشخصيات المعارضة في البلدان العربية الأخرى وخاصة دول الخليج. ويستمر مجلس التعاون الخليجي، بمن فيه الموظفون القطريون، في ممارسة مهامه والدخول في حوار استراتيجي مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية وروسيا وغيرها. ويمكن لدول الخليج العربية الأخرى أن تعيش دون تعاون قطر بسهولة أكبر بكثير مما تستطيع قطر العيش دون تعاونهم، لكن جميع الأطراف تقريباً تتفق على أن هذه الدول ستكون في وضع أفضل بالتنسيق فيما بينها، بدلاً من تحاشي ذلك التنسيق.

ولا يمكن لقطر الانتقال من مكانها أو تغيير حقائقها الجغرافية والديمقراطية المتأصلة. ولذلك، من المرجح أن تسعى في نهاية المطاف إلى الحصول على شروط من الدول الأربع لإصلاح العلاقات، لكن لا يمكن التنبؤ بذلك السيناريو بشكل دقيق نظراً لأن المواجهة دخلت عامها الثاني.

وطالما استمرت المقاطعة، فستبقى قطر معزولة ومعاقبة بسبب سياساتها التخريبية. بيد أن هذا يفتح فرصاً جديدة لإيران، ولتركيا بشكل خاص للتدخل في شؤون الخليج وترسيخ تحالفاتهما مع الدوحة. وقد تم تعزيز محور قطر - تركيا بشكل خاص بسبب ردّ فعل الدوحة على المقاطعة، ما وقرّ لتركيا فرصاً جديدة لمحاولة نشر نفوذها في العالم العربي. ومع ذلك، تجد كل من تركيا وإيران نفسيهما في أزمتان اقتصادية عميقة، ما يحدّ كثيراً من قدرتهما على المساعدة في تأمين مصالح قطر والدفاع عن امتيازاتها. ربما تكون قطر قد أخطأت حساباتها مرة أخرى من خلال الاعتماد على هاتين القوتين الرجعتين كحليفين رئيسيين، وهي سياسة كانت السبب الأصلي للمقاطعة وتم تكثيفها كنتيجة لذلك. ومع ذلك، فقد تمكنت قطر، من خلال الحفاظ على روابط قوية مع واشنطن، من صدّ أكثر العواقب المحتملة إشكاليةً على المدى القصير. لكن على المدى الأطول، من المرجح أن تواجه الدوحة سلسلة من الخيارات المؤلمة والصعبة.

سوف يستمر مجلس التعاون الخليجي في كونه منظمة مهمة وقادرة على البقاء، لكنه لا يمكن أن يقوم بمهامه بكامل فعاليتها طالما استمرت المقاطعة. ويجري تعزيزه الآن من خلال ترتيبات ثنائية بين المملكة العربية السعودية وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، والتي يمكن أن تعزّز وتقوّي مجلس التعاون الخليجي أو تبدأ في وضع الأساس لبدائل له، وهذا يتوقف على كيفية سير المواجهة. علاوة على ذلك، ومع استمرار المقاطعة، فمن المرجح أن تتصرف قطر والدول الأربع

الداعية لمكافحة الإرهاب كمتنافسين أكثر منهم كشركاء في العالم العربي، يدعمون الأطراف المتنافسة في ليبيا، والأراضي الفلسطينية، وأماكن أخرى. وبالتالي، وإلى أن يتم حل النزاع، ستبقى منطقة الخليج منقسمة وتنافس بعضها بعضاً، ومن ثم من المحتمل أن يضعف تأثيرها الإقليمي. وبمجرد حلّ الأزمة، يمكن تعزيز نفوذ عربي خليجي موحد ومنسّق إلى حد كبير، بالتزامن مع تقليص دور القوى الخارجية مثل تركيا وإيران.

آفاق لدولة سعودية رابعة

تملك المملكة العربية السعودية العديد من الموارد والمزايا التي تمنحها فرصة ممتازة للنجاح في مشروع الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. ولا تزال الطاقة مصدراً مهماً للنقد الأجنبي. وتعدّ الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية مثيرة للإعجاب، وخاصة بين الشباب، ويتم تنظيمها وحشدتها بطريقة أكثر إنتاجية. وهناك ديناميكية غير مسبوقه في المجتمع السعودي، وسط الشباب تحديداً، وهذا جليّ وملموس ومدعاة للإعجاب. وتبدو القيادة الحالية محبوبة وطموحة وحاسمة ولديها إصرار. لذلك، فإن مشروع الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي يتمتع بفرصة نجاح واقعية وقوية الحجة، خاصة أنه من الواضح أن أغلبية السعوديين تؤيد هذا الجهد وتلتزم بتحقيقه، وهو ما يمكن أن يكون عاملاً حيوياً في المساعدة على تحديد النتيجة النهائية. إذا كان لا بد من تحقيق ذلك، فيجب أن يتم ذلك بسرعة كبيرة، أي خلال العقود القليلة المقبلة. إنها مهمة صعبة، ولكن كل عناصر النجاح متوفرة.

- 1 «التقرير النهائي حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس»، المعهد الديمقراطي الوطني، 23 أكتوبر/ تشرين الأول، 2011.
- 2 مازن حسن، «انتخابات مجلس الشعب، مصر 2011/12»، دراسات انتخابية 32، رقم: 2 (يونيو/ حزيران 2013): 74-370.
- 3 ديفيد كيركباتريك، «تسمية زعيم مصر، إسلامي يصنع التاريخ»، نيويورك تايمز، 24 يونيو/ حزيران 2012.
- 4 ديفيد إغناطيوس، «كيف انتشر داعش في الشرق الأوسط»، ذي أتلانتيك، 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2015.
- 5 باتريك كوكبورن، «الزرقاوي: حياة مغموسة بالدم»، صحيفة الإندبندنت، 9 يونيو/ حزيران 2006.
- 6 «النصرة السورية تتعهد بالولاء للقاعدة»، التليغراف، 10 إبريل/ نيسان 2013.
- 7 آرون واي. زلين، «الحرب بين داعش والقاعدة لسيادة الحركة الجهادية العالمية»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يونيو/ حزيران 2014.
- 8 ريناد منصور، «أكثر من ميليشيات: قوات الحشد الشعبي العراقي هنا لتبقى»، وور أون ذي روكس، 3 إبريل/ نيسان 2018.
- 9 «متمردو إيزيس يعلنون «الدولة الإسلامية» في العراق وسوريا»، بي بي سي نيوز، 30 يونيو/ حزيران 2014.
- 10 حسين إبيش، «بعد باريس، هل سيصبح داعش الآن أولوية عالمية؟»، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
- 11 لوفداي موريس، «اليزيديون العراقيون الذين تقطعت بهم السبل على قمة الجبل المعزول يبدأون في الموت عطشاً»، واشنطن بوست، 5 أغسطس/ آب 2014.
- 12 ليز سلاي ومصطفى سالم، «داعش يعود إلى العراق بعد أشهر فقط من إعلان بغداد النصر»، واشنطن بوست، 17 يوليو/ تموز 2018.
- 13 لوفداي موريس، «بعيداً عن الخطوط الأمامية للعراق، الدولة الإسلامية تزحف إلى الخلف»، واشنطن بوست، 22 فبراير/ شباط 2017.
- 14 تشارلز ليستر، «القاعدة على وشك إنشاء إمارة في شمال سوريا»، فورين بوليسي، 4 مايو/ أيار 2016.
- 15 «اتفاق الطائف»، الأمم المتحدة، تم الدخول في 9 أغسطس/ آب 2018.
- 16 «محكمة لبنانية تقول إن الأدلة كافية للمضي في قضية اغتيال الحريري»، رويترز، 7 آذار/ مارس 2018.
- 17 رونين بيرغمان، «اتصالات حزب الله»، نيويورك تايمز، 10 فبراير/ شباط 2015.
- 18 روبير ف. ورث وندي بكاري، «حزب الله يستولي على رقعة في بيروت من حكومة لبنان المدعومة من الولايات المتحدة»، نيويورك تايمز، 10 مايو/ أيار 2008.
- 19 دانيال بيمان، «تهديد حزب الله يتنامى ضد مصالح الأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط»، مؤسسة بروكينغز، 22 مارس/ آذار 2016.
- 20 «العراقيون: حزب الله يدرّب المقاتلين الشيعة»، سي بي أس نيوز، 2 يوليو/ تموز 2008.
- 21 «التحالف بقيادة السعودية يقول إن 8 مقاتلين من حزب الله قتلوا في اليمن»، فرانس برس، 25 يونيو/ حزيران 2018.
- 22 إسماعيل نعار، «البحرين تقول إن حزب الله يدعم الخلايا الإرهابية التي تستهدف أمنها»، العربية، الإنجليزية، 22 يناير/ كانون الثاني 2018.
- 23 رانج علاء الدين، «إيران تستخدم نموذج حزب الله للهيمنة على العراق وسوريا»، نيويورك تايمز، 30 مارس/ آذار 2018.
- 24 «الميليشيات الشيعية العراقية دخلت رسمياً في قوات الأمن»، رويترز، 8 مارس/ آذار 2018.
- 25 جوليان بورغر وباتريك وينتور، «الولايات المتحدة تقدم الدليل على تزويد إيران المتمردين اليمنيين بالذخائر التي أطلقوها في المملكة العربية السعودية»، الجارديان، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
- 26 كولم لينش، «فريق الأمم المتحدة يعثر على أدلة لوجود مكونات إيرانية في صواريخ المتمردين اليمنيين. وأمريكية»، فورين بوليسي، 8 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
- 27 «مقتل 8 مقاتلين من حزب الله في اليمن»، ذي ناشيونال، 25 يونيو/ حزيران 2018.
- 28 لي سميث، «الأحلام النووية: إيران تسيطر الآن على أربع عواصم عربية، بالإضافة إلى واشنطن، العاصمة»، معهد هيدسون، 5 فبراير/ شباط 2015.
- 29 أميرة المسائي، «المغرب يقطع علاقاته مع إيران حول نزاع الأسلحة الصحراوية»، أسوشيتد برس، 1 مايو/ أيار 2018.
- 30 حسين إبيش، «الاتفاقيات القائمة والقيادة الأمريكية تبرز كمفاتيح لحل أزمة قطر»، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 28 يوليو/ تموز 2017.
- 31 روبرت اف. وورث، «الأمراء المختطفون يصبحون رهائن في المؤامرة الإيرانية القائلة»، نيويورك تايمز، 14 مارس/ آذار 2018.
- 32 سيث جاكوبسون، «المخاوف من العواقب البعيدة المدى لأزمة قطر»، ذي ناشيونال، 27 يوليو/ تموز 2017.
- 33 سوزان كولبيل، «اكتشاف السعودية من الداخل»، ديرشبيغل، 25 يوليو/ تموز 2018.
- 34 رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- 35 «السعودية تصدر أولى إجازات السوق للنساء»، بي بي سي، 5 يونيو/ حزيران 2018.
- 36 فيفيان نرييم، «مشروع حكومي سعودي يدعو إلى الاختلاط بين الجنسين، وينهي أمر إغلاق المحال التجارية في أوقات الصلاة»، بلومبيرغ، 4 مايو/ أيار 2018.
- 37 توماس فريدمان، «الربيع العربي السعودي، أخيراً»، نيويورك تايمز، 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.
- 38 مارتين شولوف، «سأعود بالسعودية إلى الإسلام المعتدل، يقول ولي العهد»، الغارديان، 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.
- 39 «تسويات قضايا مكافحة الفساد في السعودية تصل إلى 107 مليار دولار»، ذي ناشيونال، 30 يناير/ كانون الثاني 2018.